لا تبدو مهمة رئيس الحكومة الانتقالية في ليبيا عبد الحميد الدبيبة لتشكيل السلطة الجديدة سهلة، في ظل ضغوط عليه من أطراف تسعى لتقاسم الحصص الوزارية، وعقبات أمام عقد جلسة للبرلمان في سرت، في وقت تواصل فيه مصر دعم حليفها خليفة حفتر، من دون عرقلة مهمة الدبيبة

الضغوط تحاصر السلطات الليبية الجديدة

تنافس على الحقائب الوزارية وعقبات أمام اجتماع البرلمان ودعم مصري مستمر لحفتر

الألف المقاتلين الآتين ضمن مليشيات حفتر (عبدالله دوما/فرانس برس)

القاهرة، طرابلس ـ **العربي الجديد**

تتزايد الصعوبات أمام السلطة الانتقالية الجديدة في ليبيا، ولا سيما رئيس الحكومة عبد الحميد الدبيبة، إذ يواجه ضغوطاً من أطراف داخلية تسعى للحصول على حصص في حكومته، وهو الذي قدّم مقترحاً لهيكل الحكومة ومعايير اختيار الوزراء إلى رئاسة مجلس النواب، من دون أسماء الوزراء، في وقت يضيق الوقت أمامه للحصول على الثقة من البرلمان، الذي حاول رئيسه عقيلة صالح عقد جلسة برلمانية في سرت، لم تحصل على ضوء أخضر من اللجنة العسكرية المشتركة، ما يعني أن الجلسة ستُنقل إلى طبرق. ويحضر في المشهد أيضاً، التدخلات الخارجية، مع مواصلة مصر اتصالاتها مع كل الأطراف الليبية الفاعلة، لتوسيع مساحة نفوذها، في ظل استمرار دعمها لحليفها خليفة حفتر.

وأعلنت اللجنة العسكرية الليبية المشتركة، أمس، أنها لا تملك القوة اللازمة لحماية انعقاد مجلس النواب في مدينة سرت، وجاء ذلك في بيان لرئيس اللجنة عن الوفد الحكومي، أحمد أبوشحمة، عقب ساعات من دعوة عقيلة صالح، للاجتماع في المدينة، لمنح الثقة لحكومة الدبيبة. وقال أبوشحمة إن «سرت ما زالت تحت سيطرة القوات الأجنبية والمرتزقة من دون وجود أي قوة شرعية تؤمن المنطقة». وأضاف أن «الأمر يعود إلى أعضاء مجلس النواب لاختيار المكان المناسب لاجتماعهم بالتنسيق مع الجهات الأمنية المختصة». وأردف: «اللجنة العسكرية المشتركة تقدر حرص النواب على عقد جلسة للبرلمان مجتمعا لإعطاء الثقة لحكومة الوحدة الوطنية»، مضيفاً: «نحن لجنة فنية عسكرية دورها ينتهي في وقف إطلاق النار».

والجمعة، دعا صالح، أعضاء البرلمان لعقد جلسة في 8 مارس/آذار المقبل في سرت، لمناقشة منح الثقة لحكومة الدبيبة. وأضاف أنه في حال تعذر عقد الجلسة في سرت، سيتم عقدها في طبرق خلال التاريخ نفسه، مطالباً اللجنة العسكرية برد حول الموضوع. ورأى الباحث السياسي الليبي بلقاسم كشادة، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن تحديد صالح موعد جلسة منح الثقة للحكومة يوم 8 مارس «وضع الدبيبة أمام تحدي الوقت»، موضحاً أن «ملتقى الحوار السياسي حدد للدبيبة 21 يوماً كأدنى حد لتقديم حكومته و30 يوماً كأقصى حد تنتهي يوم 6 مارس، أي قبل موعد دعوة صالح بيومين فقط، ما يعكس حجم الابتزاز الذي يواجهه الدبيبة في الكواليس».

في هذا الوقت، كشفت مصادر مقربة من المجلس الرئاسي الجديد والحكومة لـ«العربي الجديد» عن وجود خلافات واسعة حول تشكيلة وزارية كان الدبيبة على وشك إعلانها، ما اضطره إلى تأجيل ذلك، مؤكدة أنه يواجه ضغوطاً كبيرة من بعض النواب ومتنفذين في المشهد الليبي للحصول على مناصب بارزة في حكومته. وقالت المصادر إن جهود الدبيبة لفرض معاييره الخاصة بالكفاءة وتوزيع الحقائب جغرافياً حسب الأقاليم «قد تواجه الفشل أمام الضغوط التي يتعرض لها من شخصيات برلمانية وأخرى من قادة المجموعات المسلحة للحصول على مواقع بارزة وهامة في حكومته». وتحدثت المصادر عن أن الدبيبة حاول التخلص من ثقل ضغوط الساعين للحصول على مناصب بحكومته من خلال تسليم معاييره لاختيار وزرائه إلى رئاسة مجلس النواب للحصول على موافقة منها على تلك المعايير واعتمادها. ووفق المصادر فإن عقبة صالح لم يتجاوب مع مسعى الدبيبة، وهو الأخر يطالب بمنح مقربين منه حقائب وزارية. وذكرت المصادر أن الدبيبة حاول حتى الآن من الخروج من مشكلة تعيين شاغلي حقيبتي الدفاع والخارجية بسبب مشاركة المجلس الرئاسي الجديد وملتقى الحوار السياسي في تعيينهما، وفق بنود خارطة الطريق، لكنه لا يزال يعاني صعوبة باقتراح اسمين لحقيبتي الداخلية والمالية اللتين تتجاذبهما عدة أطراف.

> اللجنة العسكرية: لا نستطيع تأمين انعقاد البرلمان في سرت
>
> تدعم مصر حفتر في عدم تسليم قواته للسلطة الجديدة

في غضون ذلك، كشفت مصادر مصرية خاصة لـ«العربي الجديد» أن القاهرة واصلت اتصالاتها مع كل الأطراف الليبية لفرض رؤيتها وتوسيع مساحة نفوذها. وفي السياق، التقى وفد مصري برئاسة مسؤول اللجنة المصرية المعنية بالملف الليبي، وكيل جهاز المخابرات العامة، اللواء أيمن بديع، رئيس برلمان طبرق عقيلة صالح في مقر إقامته في مدينة القبة الليبية، قبل أيام، وقبل توجّه الأخير إلى المغرب. وبحثا الاستعدادات الجارية بشأن تشكيل حكومة الوحدة الوطنية.

وبحسب المصادر، فإن الوفد المصري تناول مع صالح تشكيل حكومة الوحدة الوطنية في إطار المحاصصة بين الأقاليم والقبائل الليبية، مشيرة إلى أن رئيس البرلمان ما زال ضمنّ أوراق الضغط المصرية. وأضافت أن الوفد بحث أيضاً مع اللواء المتقاعد خليفة حفتر، في لقاء منفصل، المشهد الجديد، مؤكدة أن مصر ما زالت على موقفها الداعم لحفتر في عدم تسليم زمام القوات التابعة له للسلطة التنفيذية الجديدة، برئاسة عبد الحميد الدبيبة، ورئيس المجلس الرئاسي الجديد محمد المنفي، إلى حين اختبار مواقفهما خلال الفترة المقبلة. وأوضحت المصادر أن القاهرة وإن كانت متمسكة حالياً بعدم تسليم الحكومة الجديدة الولاية على مليشيات شرق ليبيا التي يتزعمها حفتر، إلا أنها هي المقابل لا تعرقل جهود تلك الحكومة المدعومة أممياً، طالما أن هناك توافقاً وتفهماً للمصالح والدور المصريين.

وكشفت المصادر عن بدء مشاورات، كانت القاهرة طرفاً فيها، بشأن خطط إخراج المرتزقة والمقاتلين الأجانب من ليبيا، لافتة إلى أن الدور المصري في هذا الإطار يتعلق بتأثير القاهرة على حفتر، إذ يتواجد ضمنّ قواته آلاف المقاتلين من السودان والنيجر وتشاد. ونفت المصادر تلقّي المصري أي ملاحظات من الحكومة الليبية الجديدة بشأن فيلم «السرب» الذي أنتجته الشركة المتحدة، المملوكة لجهاز المخابرات العامة، بشأن الضربة الجوية المصرية عام 2015 لمدينة درنة الليبية، في أعقاب مقتل عدد من الأقباط المصريين على يد تنظيم «داعش» وقتها. وقالت المصادر: «لم تقدم أية جهة ليبية أي ملاحظات لمصر بشأن العمل الفني»، مؤكدة أن «القاهرة في الوقت الذي تتعالى فيه أصوات ليبية بالإساءة، والهجوم على النظام السياسي، كانت تستقبل الفعاليات الليبية المختلفة، وفي مقدمتها مباريات الفرق الليبية الرياضية ومنتخب كرة القدم على أراضيها، تأكيداً على التقدير المصري للشعب الليبي».

يأتي هذا في وقت أكدت فيه المبعوثة الأممية بالإنابة السابقة إلى ليبيا، ستيفاني ويليامز، وجود حوالي 20 ألف مرتزق في ليبيا، مشيرة إلى أن الليبيين يرفضون أي وجود أجنبي، وعليهم الخروج. وأضافت، في تصريحات صحافية، أن الحكومة الليبية الجديدة، لديها فرصة كبيرة في إيصال البلاد إلى انتخابات في 24 ديسمبر/كانون الأول المقبل، وتنفيذ خريطة الطريق المنبثقة من الحوار الليبي.

تصاعد الشعارات المناوئة للجيش في الحراك الجزائري

تتصاعد الشعارات المناوئة للجيش في التظاهرات الجزائرية الأخيرة، في ظلّ مخاوف من نشوء جدل واسع، يُعيد البلاد في بعض جوانبها إلى عقد التسعينيات الدموية، والتي قد تعرقل حراك فبراير وتطوّره

الجزائر ـ **عثمان لحياني**

يتصاعد الجدل في الجزائر منذ استئناف تظاهرات الحراك الشعبي هذا الأسبوع، بشأن التزايد اللافت للشعارات الموجّهة ضد المؤسسة العسكرية، عبر وصف جهاز المخابرات بـ«المنظمة الإرهابية»، واستهداف «الجنرالات»، والمطالبة باستبعاد الجيش عن دوائر اتخاذ القرار. ويحصل هذا وسط تشكيك رسمي وسياسي في أن تكون غايات هذه الشعارات الإخلال بالسلطة الأدبية للجيش، والإساءة لصورته في ظرف داخلي وإقليمي بالغ الحساسية.

وتتزايد الدعوات لدى مكونات فاعلة ونخب في الحراك الشعبي بضرورة إحداث مراجعة جدية بشأن حزمة من الشعارات الموجهة ضد الجيش والمؤسسة الأمنية، من الأبعاد السياسية لهذه الشعارات ومضامينها لا تستهدف جسم الجيش كمؤسسة تضم أبناء الشعب وتحظى باحترام وتقدير شعبي، بقدر ما هي موجّهة إلى القيادات العسكرية التي تتمركز في قلب السلطة والقرار. لكنها تطرح مخاوف جدية من أن تؤدي هذه الشعارات لاحقاً إلى استدعاء الصدام مع الجيش، على غرار ما حدث في يوليو/تموز 2019، ما قد يؤدي إلى إجهاض مسار الحراك وفتح الباب أمام أزمة أعقد.

ودخل أحدث شعار موجّه إلى المؤسسة العسكرية وأفرعها، سلة شعارات الحراك الجزائري، سواء في تظاهرات ذكرى الانطلاقة يوم الإثنين الماضي أو في تظاهرات أول من أمس الجمعة، وهو «المخابرات منظمة إرهابية». وحصل ذلك على خلفية ما أثير قبل فترة قصيرة بشأن تعذيب جهاز المخابرات معتقلي الحراك، لا سيما بعد الكشف عن قضية تعذيب واغتصاب الطالب وليد نقيش في مركز للاستخبارات. وفي السياق نفسه، برز شعار آخر جديد، وهو «دولة أولاد الحرام»، الذي يستهدف رجال الشرطة، ردا على عمليات قمع وتفريق المتظاهرين أو الاعتقالات التي تقوم بها قوات الأمن. وعلى الرغم من مضمونه السياسي الذي يشير إلى عدم شرعية السلطة ومؤسساتها وأجهزتها، إلا أنه يضمن تعرّضاً أخلاقياً لرجال الشرطة.

ويرز شعار «الجنرالات إلى المزبلة» في مسيرات الجمعة الماضية، وهو شعار ظلّ يتردد في الحراك منذ يونيو/حزيران 2019 مع شعارات أخرى، كانت موجّهة ضد بعض رموز المؤسسة العسكرية، بمن فيهم قائد الجيش الراحل الفريق أحمد قايد صالح. وهو سبب من الأسباب التي خلقت توترات وصداماً في المواقف بين الحراك وقيادة الجيش، منذ مسيرات يونيو 2019.

في المقابل، فقد أضيف شعار «دولة مدنية ماشي (ليس) عسكرية» في التظاهرات الأخيرة. وحمل العشرات، أول من أمس الجمعة، لافتات ورقية مطبوعة وبشكل موحّد كتب عليها هذا الشعار، ما يؤشر على وجود تركيز سياسي على هذا الشعار، للمطالبة بتمدين السلطة وإبعاد الجيش عن سلطة القرار.

في السياق، يعتبر أستاذ العلوم السياسية في جامعة غرداية، جنوبي الجزائر، جيدور بشير، أن الشعارات المتعلقة بالمؤسسة العسكرية والأمنية عموماً مرتبطة «بحساسية متجذرة من العسكر والأمن في نمطية التفكير الجزائري، واستمرت لأنه لم يأت ما يلغيها على الأقل منذ الأزمة السياسية الأولى بعد الانتخابات المحلية ثم العصيان المدني للإسلاميين في يونيو 1990». ويرى، في حديثٍ لـ«العربي الجديد»، أن تفسير طغيان الشعارات في مسيرات الحراك الشعبي يرتكز على عاملين: «أن هناك قطاعاً من الحراكيين يستشعر فعلاً أن هناك تدخلاً مباشراً أحياناً ومستتراً أحياناً أخرى، من المؤسسة العسكرية في النشاط السياسي للدولة. ويعتبرون أن المنطق لديهم يجبرهم على مناهضته وعدم القبول به، خصوصاً بعد نجاح النسخة الأولى من الحراك في بلوغ هدفها الرئيسي، وهو تحييد وإسقاط الولاية الخامسة (لعبد العزيز بوتفليقة)». وهو ما عزز الشعور بقيام دولة مدنية».

أما العامل الثاني، وفق بشير، فيتجلى في «تكثير الشعارات المناهضة للمؤسسة الأمنية، والتي تكون مرتبطة بسعي مستتر إلى شيطنتها في المخيال العام للمواطن الجزائري وحتى الأجنبي. وهنا لا بد من البحث عن جرعة البراءة من عدمها، وإن كان هذا الأمر مرتبطاً بأجندات خارجية تبحث عن كسر عمود الدولة أو إحداث تشويه عليه، أم أن المسألة لا تعدو تطرفاً لفظياً وشعاراتياً مدفوعاً بالحماسة ومشاعر الغضب سرعان ما يزول وتتضح الرؤية مستقبلاً».

الشعارات والمواقف المعلنة من قبل الحراك الشعبي إزاء الجيش والسعي للدفع به إلى خارج دوائر القرار إسلامية، كانت تأثير جهاز المخابرات على الحياة السياسية والقضاء والإعلام وغيرها، تتأثر على اعتبارات ترتبط بتمركز الجيش في قلب صناعة القرار السياسي وتحديد الخيارات في البلاد منذ الاستقلال عام 1962. وكان الجيش وراء سلسلة انقلابات كانت تعزز في كل مرة تحكّمه في كامل مفاصل البلد، منذ انقلابه على الحكومة المؤقتة للثورة التي كان يفترض أن تتسلم إدارة البلاد من فرنسا صيف عام 1962، ثم الانقلاب على الرئيس أحمد بن بلة في يونيو 1965.

في الوقت الحالي، توجّه في الغالب تهمة إنتاج هذه الشعارات والتركيز عليها في التظاهرات، إلى تيارات إسلامية، كانت ضحية تصرفات الجيش في التسعينيات، وتيارات تقدمية وحركات أمازيغية راديكالية، بقصد بهما حركة «رشاد» التي تقودها بعض القيادات السابقة في «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» المنحلّة، وحركة أمازيغية تطالب بانفصال منطقة القبائل (ذات غالبية السكان من الأمازيغ). وبغض النظر عن عدم إمكانية ضبط الشارع في تعبيراته السياسية، خصوصاً في ظل عدم قيادة واضحة للحراك، فإن مراقبين يعتقدون أن استمرار الحراك في تصعيد الموقف والشعارات المعلنة ضد الجيش، قد يؤدي إلى حصول انقسام مجدداً في صفوف الحراك وحدوث تمايز، بسبب وجود قطاع هام من الحراكيين يرفضون المساس بالجيش.

كما دفع استخدام تظاهرات الحراك بشكل مكثف شعارات مناوئة للجيش، بعض قوى المعارضة التي دخلت أخيراً في تواصل مع الرئيس عبد المجيد تبون، إلى الإعلان الصريح رفضها ذلك. واعتبر القيادي في «جبهة القوى الاشتراكية» (الداعمة الحراك) سمير بوعكيز في تقدير موقف نشره أن «فهم شعار دولة مدنية وليس عسكرية، على أنه ترجمة للشعار التاريخي في ثورة التحرير القاضي بأسبقية السياسي على العسكري، هو عملية احتيال كبيرة». وأشار إلى أن «طرح هذا الشعار الموجه ضد الجيش عبث، خصوصاً في سياق ضعف الدولة الوطنية في خضم حالة عدم الاستقرار التي تعرفها المنطقة وما تحمله من تهديدات على الأمن الوطني، فالضرورة التاريخية المستعجلة والحيوية، تتعلق بالحفاظ على الأمن وإعادة الدولة إلى الأمة». وأضاف أن «هذا الشعار الذي زُجّ به في الحراك بطريقة ماكرة بعد سقوط نظام بوتفليقة، استبعد في المقلب الشعار الأصلي، والذي يفيد بأن الجيش والشعب أخوة، ويستهدف إذا ما تمت مقارنته بالواقع الجزائري إعادة البلاد لسنوات التسعينيات»، في إشارة إلى الأزمة الأمنية التي عاشتها البلاد في تلك الفترة.

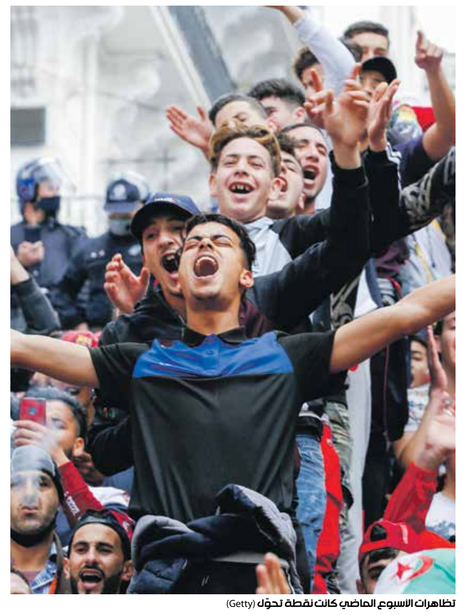
تظاهرات الأسبوع الماضي كانت نقطة تحوّل (Getty)

محطات مفصلية

تحدّى الجيش الجزائري وجهاز المخابرات عام 1979 لفرض العقيد الشاذلي بن جديد رئيسا للبلاد عقب وفاة الرئيس هواري بومدين، ثم فرض قرار وقف المسار الانتخابي ودفع الرئيس الشاذلي إلى الاستقالة في يناير/ كانون الثاني 1992، وادخال البلاد في مرحلة دامية، إضافة إلى مسؤولية الجيش في مجموع الاختيارات التي حدثت بعد ذلك، وصولا الى استدعاء الجيش الرئيس عبد العزيز بوتفليقة (الصورة) عام 1999، وحماية نظامه لعقدين كاملين.

تونس: يوم الحشد الشعبي يمرّ على خير

مسير تان شهد تهما تونس امس السبت، واحدة لحركة «النهضة» واخرى لحزب «العمال». ويأتي ذلك وسط خلافات سياسية عميقة في البلاد، ودعوات للحوار لم تثمر بعد

تونس ـ **بسمة بركات**

نظمت حركة «النهضة» في تونس، أمس السبت، مسيرة حاشدة في العاصمة التونسية، كانت دعت إليها وحشدت لها، تحت عنوان «مسيرة الثبات والدفاع عن مؤسسات الدولة». وبدت المسيرة بمثابة استعراض لقوة الحركة في الشارع، فيما أكد رئيس حركة «النهضة» ورئيس البرلمان، راشد الغنوشي، خلالها، على أنه «لا بد من الحوار»، لمعالجة الأزمة السياسية والاقتصادية المتفاقمة التي تعيشها البلاد، والتي من أبرز تداعياتها أخيراً أزمة «التعديل الحكومي» بين حكومة هشام المشيشي والرئيس التونسي قيس سعيّد. وبالتزامن، نظّم حزب «العمال» التونسي مسيرة أخرى في العاصمة، بدت أيضاً رداً على مسيرة «النهضة»، وتزامن ذلك مع حضور أمني كثيف وإغلاق شوارع رئيسية.

وانطلقت مسيرة «النهضة» أمس، من شارع محمد الخامس، وتميزت بكثافة المشاركين، وعدد كبير منهم جاؤوا من خارج العاصمة. ورفع المشاركون الأعلام الوطنية وشعارات داعمة للديمقراطية والحريات، كانت فلسطين أيضاً حاضرة فيها. ومن أبرز الشعارات التي رفعت: «وحدة وحدة وطنية»، و«غداً تونس أفضل». وترافقت المسيرة، مع حضور أمني مكثف، حيث تمّ إغلاق العديد من شوارع العاصمة، خصوصاً تلك المؤدية إلى شارع الحبيب بورقيبة، الذي ترك مسار وحيد للولوج إليه. كما تمّ إغلاق كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية من قبيل «شغل حرية كرامة وطنية»، و«يا نعيشو عيشة قل يا نموتو الناس الكل (إما حياة كريمة أو موت)». وقال الأمين العام لـ«العمال»، حمة همامي، في حديث لوكالة «الأناضول»، إن الحزب «اختار الخروج، كي لا تنفرد النهضة بالشارع ليكون هناك صوت مخالف، يقول كفى عبثا بمصالح هذا الوطن وهذا الشعب»، مضيفاً «نحن غيورون على مكسب الحرية، ولا نستعمل العنف في التعبير عن حالة بلادنا المنهارة اقتصادياً والشعب التونسي هو الوحيد القادر على إيقاف الانهيار».

وكانت المسيرة قد خرجت بدعوة من «العمال» في بيان أصدرته يوم الخميس الماضي، قالت فيه إنها «تدعو مناضلات الحركة ومناضليها وأنصارها وعموم التونسيين لمشاركة واسعة في مسيرة يوم السّبت»، بعد يوم واحد عن اجتماع مكتبها التنفيذي.

> شارك أنصار حزب «العمال» في مسيرة بالعاصمة

للخصوم السياسيين بأن مشاكل البلاد لا تحل إلا بالحوار. وقال الغنوشي إن الرئيس التونسي السابق زين العابدين بن علي «جرّب القمع، ولكنه لم يحقق شيئاً». وشدّد الغنوشي على أن الحقد «لن يقود لأي مكاسب، بل هو نار تحرق كل شيء»، مضيفاً أن «من يدعي أن تونس يمكن أن تسير بالإقصاء، ودون الحزب الفلاني، فهو واهم». وأكد رئيس «النهضة» على أن الحركة «تتوجه برسالة محبة إلى كل التونسيين وإلى الأحزاب من التيار الديمقراطي وحركة الشعب وحزب العمال، للجلوس إلى طاولة الحوار».

وقال الغنوشي إن «هناك جهات عدة مظلومة، وتحتاج للإصلاح الذي يجب أن ينطلق من فوق إلى تحت»، معتبراً أنه «من غير المعقول ألا يكون هناك تواصل بين القوى السياسية أو بين مؤسسات الحكم». وحذّر من أن «الأحزاب لا يمكن أن تستمر في التجاذبات ذاتها، فالتجربة التونسية محلّ إعجاب من قبل عديد من البلدان، وستستمر هذه التجربة، ولا بد من الصبر على الثورة لنجني مكاسبها». من جهتها، رأت النائبة عن حركة «النهضة»، سميرة الكلاعي، أن «تونس تعيش اليوم عرساً ديمقراطياً»، معتبرة في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «الحضور المكثف لأنصار الحركة، يشكل رسالة بأن النهضة مع مكاسب الثورة، ومع دعم المؤسسات، ومن أجل الثبات واستمرار الحكومة». وبيّنت الكلاعي أن «هناك مشاكل اجتماعية واقتصادية وصحية لا بد من العمل عليها، والعمل على حلّها من أجل مصلحة الشعب التونسي».

وتزامناً مع مسيرة «النهضة»، شارك أنصار حزب «العمال» التونسي في مسيرة وسط العاصمة، تنديداً بما اعتبروه «عبث الحكومة بمصالح الشعب والبلاد». وانطلقت المسيرة، من ساحة باب الخضراء وسط العاصمة تونس وصولاً إلى شارع الحبيب بورقيبة، حيث رفع المحتجون شعارات تطالب بتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية من قبيل «شغل حرية كرامة وطنية»، و«يا نعيشو عيشة قل يا نموتو الناس الكل (إما حياة كريمة أو موت)». وقال الأمين العام لـ«العمال»، حمة همامي، في حديث لوكالة «الأناضول»، إن الحزب «اختار الخروج، كي لا تنفرد النهضة بالشارع ليكون هناك صوت مخالف، يقول كفى عبثا بمصالح هذا الوطن وهذا الشعب»، مضيفاً «نحن غيورون على مكسب الحرية، ولا نستعمل العنف في التعبير عن حالة بلادنا المنهارة اقتصادياً والشعب التونسي هو الوحيد القادر على إيقاف الانهيار».

وكانت المسيرة قد خرجت بدعوة من «العمال» في بيان أصدرته يوم الخميس الماضي، قالت فيه إنها «تدعو مناضلات الحركة ومناضليها وأنصارها وعموم التونسيين لمشاركة واسعة في مسيرة يوم السّبت»، بعد يوم واحد عن اجتماع مكتبها التنفيذي.

شرق غرب

مأرب: قوات الحكومة تخسر قيادات

تتعرض قوات الحكومة اليمنية لخسائر بشرية كبيرة جراء التصدي للهجمات الحوثية على السلاسل الجبلية في منطقة صرواح والبلق الشمالي، غربي مأرب. وأكدت مصادر في الجيش اليمني، أمس السبت، أن هذه القوات خسرت عدداً من قيادات الصف الأول، على رأسهم قائد القوات الخاصة في مأرب العميد عبد الغني شعلان، ورئيس عمليات القوات الخاصة العميد لطف الحوري، فيما أبدت الخارجية اليمنية استغرابها لصمت المنظمات الدولية.

(العربي الجديد)

عمّان: إفراج مرتقب عن قانون الإدارة المحلية

أعلن وزير الشؤون السياسية والبرلمانية في الأردن، موسى المعايطة، أمس السبت، أن هناك توجّهاً حكومياً لإحالة مشروع قانون الإدارة المحلية إلى مجلس الأمة في مارس/ آذار المقبل، تمهيداً لإجراء الانتخابات البلدية ومجالس المحافظات في الخريف. وأضاف المعايطة أن «حوارات الوزارة مع مختلف الأحزاب والفاعليات الوطنية تهدف للانفتاح على الجميع»، نافياً وجود مشروع لدى الحكومة لقانوني الانتخاب والأحزاب.

(العربي الجديد)

«الديمقراطية الواحدة»: الانتخابات الفلسطينية مفخرة في المجهول

رأت «حملة الدولة الديمقراطية الواحدة في فلسطين التاريخية» أنّ الانتخابات الفلسطينية المنتظرة هي «مفخرة في المجهول في ظلّ الواقع الاستعماري الاستيطاني الاحتلالي»، وبمثابة «القشة التي يتعلّق بها الغريق». واعتبرت الحملة في بيان أصدرته الخميس الماضي أنّ حركة التسجيل الواسعة للانتخابات هي «توجه احتجاجي شعبي ضد النظام السياسي الفلسطيني وعن توق صادقٍ للتغيير»، مضيفة أن «قرار تنظيم الاستحقاق هو حصيلة ضغوط دولية وعربية وإقليمية».

(العربي الجديد)

غانتس: نتنياهو يعيق العلاقة مع الأردن

حمّل وزير الأمن الإسرائيلي بني غانتس (الصورة) رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو المسؤولية عن تدهور العلاقات مع الأردن. ونقلت صحيفة «يديعوت أحرونوت»، أمس السبت، عن غانتس قوله إن العلاقات مع الأردن تعد «ذخراً

هائلاً» لإسرائيل، واصفاً وجود نتنياهو في الحكم بأنه «معيق». وأكد غانتس أنه «بالإمكان الوصول إلى العشرات من مظاهر التعاون والمشاريع الاقتصادية المدنية مع الأردن، لكن نتنياهو غير مرغوب به هناك».

(العربي الجديد)

نيران «طائشة» من مصر تصيب جنديا للاحتلال

أعلن جيش الاحتلال الإسرائيلي، أمس السبت، إصابة أحد جنوده بـ«شظايا» إطلاق نار من جهة الأراضي المصرية. وقال الجيش الإسرائيلي، في بيان، إن «جندياً أصيب بجروح طفيفة (ليل الجمعة-السبت) نتيجة شظايا على ما يبدو من إطلاق نار طائش من اتجاه مصر»، وذلك في حادثة هي الثانية من نوعها التي يعلن عنها جيش الاحتلال خلال أيام.

(الأناضول)

الحدث

شهدت مدينة الناصرية، مركز محافظة ذي قار، جنوبي العراق، ليلة دامية أول من أمس الجمعة، أوقعت عشرات الضحايا جرّاء القمع الأمني المفرط. ويرفض نشطاء المدينة «الحلول الترقيعية» لحكومة مصطفى الكاظمي، فيما تحبس محافظات أخرى أنفاسها، خشية تفجر الغضب الشعبي وعودة الحراك إلى الشارع، تضامناً مع الناصرية. ويأتي ذلك وسط رفض الحراك أسلوب القمع بغية إخماد صوته، ولكن خصوصاً بسبب عدم تحقيق الحكومة أيا من مطالبه، منذ أن نزل العراقيون إلى الشارع في أكتوبر/تشرين الأول 2019

احتجاجات الناصرية

ليلة دامية تنذر بتفجر الغضب الشعبي جنوبي العراق

بغداد ـ **زيد سالم**

ارتفع عدد ضحايا الاحتجاجات في مدينة الناصرية، مركز محافظة ذي قار جنوبي العراق، إلى 10 قتلى خلال أقل من أسبوع، إضافة إلى نحو 200 جريح، وذلك بعد ليلة دامية شهدتها المدينة أول من أمس الجمعة، واستمرت حتى ساعات مبكرة من فجر أمس السبت. وانتهت هذه الليلة بإعلان حكومة مصطفى الكاظمي تسمية رئيس جهاز الأمن الوطني الفريق عبد الغني الأسدي محافظاً لذي قار، بعد استقالة المحافظ ناظم الوائلي. بالتوازي، تشهد مدينة الكوت، المركز الإداري لمحافظة واسط، احتجاجات مماثلة، في وقت تحبس فيه حكومات النجف والبصرة وميسان أنفاسها من تجدد التظاهرات احتجاجاً على القمع في الناصرية، التي ما زالت تخضع لإجراءات أمنية مشددة على الرغم من الإعلان عن استقالة المحافظ وفتح تحقيق في عمليات قتل المتظاهرين.

وتحدثت مصادر طبية في مستشفى الناصرية الحكومي العام عن وجود نحو 20 متظاهراً بحالة حرجة حتى أمس السبت، جرّاء إصابتهم بنيران مباشرة، ما يجعل حصيلة ضحايا ليل الجمعة السبت الدامية قابلة للارتفاع. وبحسب طبيب في مستشفى المدينة العام تحدّث لـ«العربي الجديد»، فإن أربعة أشخاص قُتلوا، أحدهم في الـ16 من عمره، وجرح 147 آخرون، بينهم 20 أصيبوا بالرصاص الذي استخدمته قوات الأمن بكثافة أمام مبنى المحافظة وقرب جسر النصر شارع البهو وسط المدينة. وأضاف المصدر أن عدد القتلى الكلّي ارتفع منذ مساء الأحد الماضي إلى 10 ضحايا، وما زال نحو 60 يرقدون في المستشفى من أصل قرابة 200 جريح وصلوا إلى المستشفى في أقل من أسبوع.

وتُوجّه أصابع الاتهام في ممارسة القمع المفرط إلى القوات الأمنية الجديدة التي تم استقدامها من بغداد منتصف شهر ديسمبر/ كانون الأول الماضي ضمن مساعي حكومة الكاظمي للسيطرة على الأوضاع في المدينة.

وأمس السبت، أشارت منظمة العفو الدولية إلى أن مدينة الناصرية تعرضت على مدى خمسة أيام «لقمع عنيف للاحتجاجات»، متحدثة عن توثيق «وفاة 8 أشخاص وإصابة أكثر من 250 آخرين». وأبدت المنظمة انزعاجها «بشكل لا يصدّق من القمع المتزايد والصمت من قبل الحكومة»، مؤكدة أن «قوات مكافحة الشغب والطوارئ في الناصرية تستخدم الرصاص الحيّ الموجه مباشرة إلى المتظاهرين، فضلاً عن الغاز المسيل للدموع».

في هذا الوقت، يُتوقع أن تشهد مدينة الكوت مركز محافظة واسط احتجاجات جديدة اليوم الأحد، تضامناً مع متظاهري الناصرية، مع رفع الشعارات ذاتها التي يرفعها متظاهرو العراق منذ نحو 15 شهراً، وهي الخدمات وتوفير فرص العمل وفتح ملفات الفساد، ومدنية الدولة وإنهاء المحاصصة الطائفية والحزبية، وأخيراً الكشف عن قتلة المتظاهرين ومحاسبتهم. وبالتزامن، يؤكد ناشطون وجود حراك في ميسان والنجف والبصرة لتنظيم تظاهرات تأييداً لمتظاهري الناصرية وتنديداً بالقمع الذي مارسته السلطات ضدهم وأسفر عن مقتل وجرح العشرات.

وتواصلت «العربي الجديد» مع متظاهرين وناشطين من الناصرية، قالوا إن «الحراك الشعبي في ذي قار، يرفض حالياً أي حلول من الحكومة العراقية، كما أن المحتجين لم يطلبوا أن يكون المحافظ هو رئيس جهاز الأمن الوطني الفريق الركن عبد الغني الأسدي، بل إن الحراك المدني يطالب بالكشف عن الجهات التي تامر بفتح النار على المتظاهرين واغتيالهم واختطافهم»، معتبرين أن القمع كان بهدف منعهم من الخروج وإيقاف كلّ شكل من أشكال الاحتجاج. وكان بيان للكاظمي، فجر أمس السبت، قد أكّد أنه تمّ «تكليف محافظ جديد للمحافظة وتشكيل مجلس استشاري مرتبط برئيس مجلس الوزراء، وفتح تحقيق واسع للوقوف على المسؤولين عن الأحداث الأخيرة، ما يمثّل مقدمة للشروع في حملة كبرى لإعمار المحافظة». وردّ متظاهرو المدينة ببيان اعلنوا فيه رفضهم ما وصفوه بالحلول الترقيعية من قبل الحكومة في بغداد، مؤكدين مواصلة التظاهر. وحول ذلك، قال الناشط البارز من الناصرية وعضو «البيت الوطني» (كيان سياسي جديد) حسين الغرابي، إن «الحكومة الحالية متورطة بدماء المتظاهرين، الذين على الأغلب لن يتراجعوا من الساحات والشوارع، وإن الكاظمي لم يفِ بوعده بشأن حماية المحتجين، وبالتالي فإنه والحكومة الحالية باتا طرفاً متورطاً في قتل وملاحقة المحتجين». وأوضح الغرابي، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «الحكومة الحالية عليها أن تحقّق ما يطالب به المتظاهرون، وأن يتم الكشف عن قتلة المتظاهرين، وكشف مصير الناشط سجاد العراقي، إضافة إلى حصر السلاح بيد الدولة، ومنع انفلاته بين المليشيات». ولفت الناشط إلى أن «الأحداث الدامية التي حصلت في الناصرية أخيراً لم تساندها إلا القلة من القوى السياسية، وهو دليل على أن غالبية الكيانات السياسية التقليدية ضد أي حراك شعبي يطالب بالتغيير، كما أنها مشتركة، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في هذا التعنيف تجاه المحتجين». وتابع أن «الاضطراب الأمني والتهديدات التي تلاحق المدنيين والمتظاهرين السلميين مؤشر خطر على احتمالية فشل إجراء الانتخابات المبكرة، إذ لا يمكن إجراؤها في ظلّ انتشار السلاح وزيادة حالات قتل الناشطين والمتظاهرين، وبالتالي على الحكومة أن تترك الهرب من خلال حلول لا تناسب المتظاهرين، واللجوء إلى تحقيق المطالب الشعبية».

ويُتوقع أن تعود التظاهرات إلى المحافظات التي هدأت فيها حدة الاحتجاجات خلال الأشهر الماضية بسبب تفشي فيروس كورونا، في ظلّ تمادي أنصار زعيم «التيار الصدري» مقتدى الصدر، واعتداءاتهم على المحتجين، بعد احداث الناصرية. وشهدت مدن بابل وواسط والنجف ميسان والبصرة والديوانية، إضافة إلى العاصمة بغداد، حراكاً هو الأول من نوعه منذ أشهر، لمساندة المتظاهرين في ذي قار.

وفي السياق، قال الناشط بهاء السراي، وهو شقيق صفاء السراي، أحد أبرز رموز تظاهرات «تشرين» العراقية، إنّ «المتظاهرين في بغداد جاهزون للعودة إلى الساحات، على الرغم من التهديدات وإجراءات حظر التجول، ولكن استمرار العنف ضد المحتجين في الجنوب قد يدفع إلى تجديد الحراك الشعبي». وبيّن السراي لـ«العربي الجديد» أن «الناصرية باتت تمثل مركزاً احتجاجياً بارزاً في العراق، وتمثل الشعلة التي تتقد بوجه سلاح السلطة المنفلت، ولا يمكن القبول باستمرار هذا النهج الدموي الناصرية».

بدوره، رأى العضو المستقل في البرلمان العراقي، باسم خشان، أن «حكومة الكاظمي لم تستطع أن تلمس معاناة العراقيين، ولم تستطع تحقيق رغبة الحراك الشعبي والمتظاهرين، بل إنها باتت أخيراً، من وجهة نظر المتظاهرين، شبيهة بحكومة عادل عبد المهدي التي كانت خاضعة لسلطة الأحزاب». وأكد خشان في اتصال مع «العربي الجديد» أن «الحكومة الحالية خاضعة هي الأخرى إلى الأحزاب والسلاح المنفلت، ولا تستطيع أن تنفذ أياً من قراراتها الجريئة، وبالتالي فإن فرض تجدد الاحتجاجات في مدن العراق لا تزال متوفرة».

واندلعت التظاهرات العراقية في الأول من أكتوبر/ تشرين الأول 2019، عقب دعوات انطلقت عبر موقع «فيسبوك» إثر تردي الخدمات وتفاقم نسبة البطالة، قبل أن تتفجر بشكل واسع في بغداد ومدن جنوب ووسط العراق خلال ساعات قليلة. وطوال السنة الماضية، شهدت التظاهرات عمليات عنف غير مسبوقة، ولا سيما بعدما دخلت جماعات مسلحة من اتباع إيران، على خطّ قتل وقمع واختطاف المحتجين والناشطين. وأدت أعمال العنف إلى مقتل نحو 800 متظاهر، وإصابة أكثر من 27 ألفاً آخرين، في وقت لم تُحاسَب فيه أي جهة متورطة بهذه الأعمال.

عنف غير مبرر

توقع عضو مفوضية حقوق الإنسان العراقية، علي البياتي، استمرار التظاهرات في الناصرية، في ظل عدم حصول اي تطور في تقديم المشاريع الخدمية من قبل الحكومة، موضحا ان الطبقة السياسية لا تزال تتصارع في ما بينها داخل محافظة ذي قار. من جهته، اعرب السفير البريطاني في العراق، ستيفن هيكي (الصورة)، عن قلقه العميق تجاه العنف المتصاعد في الناصرية، مضيفا انه «لا مبرر لاستخدام الرصاص الحي بهذه الطريقة» من قبل الامن.

لم ترض استقالة محافظ ذي قار ناظم الوائلي المتظاهرين

تخشى حكومات النجف والبصرة وميسان عودة التظاهرات

يرفع المتظاهرون الشعارات ذاتها منذ أشهر (سعد نيازي/فرانس برس)

شرق غرب

العثماني: البعض يخشون «العدالة والتنمية»

اعتبر رئيس الحكومة المغربية سعد الدين العثماني، مساء أول من أمس الجمعة، أن «أطرافا وجهات (لم يذكرها)، هاجسهم فقط خطر الولاية الثالثة (للحكومة بقيادة حزب العدالة والتنمية)». وأضاف في كلمة ألقاها أمام شبيبة حزبه في فاس (شمال)، أنهم «يستهدفون الحزب، ويقودون حملات تبخيس وتشويه وإساءة. ونحن لا نفكر في الانتخابات المقررة هذا العام، لكننا سنستعد لها».

(الأناضول)

ظريف يدعو لكشف منفذي هجمات بغداد

دعا وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف (الصورة) الحكومة العراقية، أمس السبت، إلى كشف منفذي الهجمات الأخيرة على مصالح غربية، معتبراً خلال استقباله نظيره العراقي فؤاد حسين أن الهدف منها قد يكون الإساءة للعلاقات بين طهران وبغداد. من جهته، اعتبر أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني علي شمخاني، أن الضربات الجوية الأميركية على فصائل مسلحة مدعومة من إيران في شرق سورية تشجع الإرهاب في المنطقة، بعد استهداف واشنطن مليشيات عراقية فجر الجمعة.

(فرانس برس، رويترز)

نيجيريا: مقتل 22 شخصا في منجم للذهب

قُتل 22 شخصاً في هجوم مسلح نفّذه مجهولون، على منجم للذهب شمال غربي نيجيريا، أول من أمس الجمعة، حسبما ذكرت وسائل إعلام محلية. وأضافت أن المسلحين كانوا على متن دراجات بخارية، حين هاجموا منجم ذهب في منطقة دانكورمس بولاية زامفارا، مطلقين النار بشكل عشوائي ما أسفر عن مقتل 22 شخصاً وإصابة عدد كبير. تجدر الإشارة إلى أن ولاية زامفارا تشهد مواجهات عنيفة منذ 5 سنوات بين إثنية الفولاني وقبائل متناوبة لها.

(الأناضول)

كوبا: اعتقال منشقّ شرقي البلاد

أعلن أنصار المنشقّ الكوبي، الذي يقود «الاتحاد الوطني الكوبي» (أونيأكو) خوسيه دانيال فيرير، أمس السبت، أنه تمّ اعتقاله الجمعة في منزله في سانتياغو دي كوبا، شرقي البلاد. وفيرير كان واحداً من 75 سجيناً سياسياً اعتقلوا خلال ربيع 2003. وقد أفرج عنه في 2011 بعد وساطة للكنيسة الكاثوليكية، سمحت بإطلاق سراح ما مجموعه أكثر من 130 سجيناً سياسياً غادر معظمهم البلاد إلى إسبانيا. وقرر 12 منهم، بمن فيهم فيرير، البقاء في كوبا لمواصلة نشاطهم كمعارضين.

(فرانس برس)

اسكتلندا: سروار رنيسا لحزب العمال

انتخب حزب العمال الاسكتلندي، أمس السبت، أنس سروار (الصورة) زعيماً له قبل انتخابات برلمانية مقررة في مايو/أيار المقبل. وخلف سروار، عضو البرلمان الاسكتلندي عن غلاسغو، ريتشارد ليونارد، الذي استقال في يناير/كانون الثاني الماضي. وتراجعت حظوظ حزب العمال المعارض في اسكتلندا حيث الحزب القومي الاسكتلندي هو القوة المهيمنة.

(رويترز)

تقرير

هيكلة جديدة للائتلاف السوري: تسويات الحريري وجاموس

يعيد «الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية» تنظيم صفوفه، تحديداً في السياق العسكري، وسط أنباء عن تجاذب بين كتلتي نصر الحريري وبدر جاموس

عماد كركص

بات «الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية» على مفترق طرق، في الداخل وفي الخارج على حدّ سواء، وعلى الرغم من تراجع التعاطي الدولي معه بحكم تغيير الظروف التي تخللت الثورة السورية وطول أمدها والتقلبات التي شهدها ملف الحل السياسي، إلا أن الائتلاف يبقى الجسم الأكثر تمثيلاً للمعارضة السورية، لكونه يضمّ مكونات عن كثير من شرائح المعارضة المختلفة، مدنياً وعسكرياً وسياسياً. لكن في ظل الانتقادات الموجهة للائتلاف، يبرز توجه لإصلاح في هيكله، خصوصاً أن رئيس الائتلاف، نصر الحريري، وعد سابقاً بإجراء إصلاحات في الجسم الأكبر للمعارضة السورية. وفي السياق، تسارعت الخطوات لوضع هيكلية جديدة للتمثيل العسكري داخل الائتلاف، بعد اختفاء كثير من الفصائل العسكرية من المشهد الميداني، وحلول أجسام جديدة تحاول أن تملأ الفراغ بصورة أكثر تنظيماً، بعد خطوات من الدمج وتذويب فصائل صغيرة باخرى أكبر منها، لا سيما بعد عام 2015.

وفي ظل هذه التغييرات، بات «الجيش الوطني السوري» المنتشر في ريف حلب الشمالي والمناطق الخاضعة لسيطرته في كل من ريفي الرقة والحسكة، والذي أشرفت تركيا على تشكيله وترتيب هيكليته وتدريب الكثير من تشكيلات في كثير من الأحيان، رقماً لا يمكن الاستهانة به ضمن هذه المعادلة العسكرية. وانعكس ذلك على «الجبهة الوطنية للتحرير» المنتشرة في إدلب، وهي تحالف بين عديد من الفصائل، بعد أن أصبحت تابعة شكلياً لـ«الجيش الوطني السوري»، بعد إعلان وزارة الدفاع في الحكومة السورية المؤقتة عن دمجهما في أكتوبر/تشرين الأول 2019.

وعلى الرغم من ارتفاع الآمال في إجراء إصلاحات جدية داخل الائتلاف، إلا أن مصادر مطلعة كشفت لـ«العربي الجديد» أن عملية الإصلاح الأخيرة، وما سبقها، ليست سوى محطة من قبل كتل مختلفة ومتناحرة داخل الائتلاف، تحاول كسب الولاءات وإدخال من يتماشون مع آرائها للاستقواء بهم، مع العلم أن العسكر يتمثل في الائتلاف بـ15 عضواً من أصل 88 هم مجمل أعضاء الائتلاف عن 25 مكوناً سياسياً وعسكرياً داخله. وكان المقابل الـ15 للعسكر منتدبين عن فصائل عسكرية، لم يعد لها وجود على الأرض بعد عمليات الدمج وخروج الكثير من المناطق عن سيطرة المعارضة، فيما أدى لتلاشي الفصائل التي كانت مقاتلة فيها. وذكرت مصادر لـ«العربي الجديد»، أن الهيكلية الجديدة لتمثيل العسكر في الائتلاف ستتضمّن 7 ممثلين عن «الجيش الوطني السوري» وممثلهم عن «الجبهة الوطنية للتحرير»، على أن يبقى بعض الأعضاء السابقين ممثلين عن فصائل لا تزال موجودة على الأرض، في حين سيتم استبدال البعض الآخر بأسماء جديدة.

حول هذا الأمر ذكرت نائبة رئيس الائتلاف والمتحدثة الرسمية باسمه، ربا حبوش، أن «عملية إعادة الهيكلة تتم ليكون ممثلو الفصائل معبّرين عن الواقع التنظيمي الفعلي للجيش الوطني السوري، خصوصاً بعد التعديلات والتطويرات الأخيرة التي أجريت على الجيش، فقد تم تنظيمه في ثلاثة فيالق إضافة إلى الجبهة الوطنية للتحرير». وأضافت في حديث لـ«العربي الجديد» أن «عملية إصلاح الائتلاف هي عملية دائمة ومستمرة، فقد جرى تغيير واستبدال معظم أعضاء الائتلاف خلال السنوات الماضية، وغادر الائتلاف 64 عضواً ودخل بدلاً منهم 46 عضواً».

وفي حين تحدثت مصادر عن قرارات للائتلاف بإقالة عدد من الأعضاء العسكريين، الذين لم يبقَ لفصائلهم فاعلية على الأرض، ضمن عملية إعادة الهيكلة، قدّم رئيس «حركة تحرير الوطن»، العميد فاتح حسون، استقالته في الائتلاف. وعلّل ذلك «بحاجة العمل المؤسساتي لتجديد دماء، وترك المكان لمن يستطيع تقديم الكثير للصالح العام»، معتبراً أن «الثورة السورية خرجت ضد تكريس السلطة واستمرارها بيد أشخاص محددين، ومن يتحلى بالأخلاق الثورية عليه أن يعرف موقعه وقدراته، ويُصحّح خطواته، ويتعاون مع الجميع لتحقيق أهداف ثورتنا المجيدة». وأكد أنه «ضمن خطوات إصلاح الائتلاف، سيكون هناك تمثيل جديد للفصائل، ونحن في حركة تحرير الوطن لسنا ضمنهم».

العسكر يتمثل في الائتلاف بـ15 عضواً من أصل 88

وأوضح حسون في حديث لـ«العربي الجديد» أن «مؤسسة الائتلاف مظلة جامعة للثورة السورية، ولها احترام وقبول دوليان، وعملية إصلاحها تبدأ خطوة خطوة وبشكل مدروس، وإلا تصدعت».

من جهة أخرى، كشف عضو من الائتلاف، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن عملية إعادة الهيكلة لعضوية أعضاء الائتلاف ليست سوى صفقة و«بازار» بين كتلتين، الأولى يقودها رئيس الائتلاف نصر الحريري، والثانية يقودها عضو الائتلاف بدر جاموس. وأشار إلى أن القصة بدأت عندما اتخذ الائتلاف خلال الدورة الرئاسية الماضية قراراً بتوسعته، فشكّلت لجنة مؤقتة من عشرة أشخاص. ومن مهمة هؤلاء اختيار عشرة أعضاء جدد للائتلاف عن مكونات دينية وعرقية غير ممثلة فيه. وقد حدثت بعض المشاكل داخل هذه اللجنة إلا أنهم استقروا على ترشيح عشرة أسماء، اعتذر أربعة منهم عن الدخول ضمن أعضاء الائتلاف ليبقى منهم ستة.

واتهم المصدر الحريري بإعاقة عملية انضمام الأشخاص الستة لعضوية الائتلاف، فيما سعى لهيكلة عضوية العسكر ليضمن دخول مقربين منه إلى الائتلاف من فصائل يحسب نفسه عليها وتحسب نفسها عليه. وهو ما عارضه جاموس الذي لا يرغب في أن تكون هناك مرجعية واحدة للعسكر لكي يسهل السيطرة على رأيهم، بحسب المصدر. وأشار إلى أن الطرفين وصلا أخيراً إلى اتفاق بما يشبه «البازار»، خلاصته: يوافق الحريري على دخول الأعضاء الستة الجدد الذين اختارتهم لجنة توسعة العضوية وهم يمثلون أقليات معينة، مقابل موافقة جاموس وكتلته على هيكلة العسكر بالشكل المطروح أخيراً، ليصبح عدد أعضاء الائتلاف 94 عضواً.

إضاءة

«تحرير الشام» تضغط على «حراس الدين»

تسعى «هيئة تحرير الشام» (جبهة النصرة سابقاً) إلى تحقيق نقاط عدة في سياق ضغطها على «حراس الدين»، في الشمال الغربي من سورية

امين العاصي

منذ نحو شهر، باشرت «هيئة تحرير الشام» (جبهة النصرة سابقاً) حملة اعتقالات طاولت كبار القياديين في تنظيم «حراس الدين» المتشدد في الشمال الغربي من سورية، في خطوة قد يكون هدف الهيئة منها نفي صفة التطرف عنها، وتصدير صورة جديدة عن مسلكها لتكون جزءاً من أي حل في محافظة إدلب. وأشارت مصادر محلية لـ«العربي الجديد»، إلى أن الجهاز الأمني في «هيئة تحرير الشام» يواصل حملته التي بدأت منذ نحو شهر ضد «حراس الدين»، مشيرة إلى أن الجهاز اعتقل أول من أمس الجمعة 4 من قيادبي هذا التنظيم في مدينة حارم في ريف إدلب الشمالي. وبيّنت أن أبو ماريا القحطاني، الرجل الثاني في «هيئة تحرير الشام»، «هو من يقود هذه الحملة»، مشيرة إلى أن البحث جار عن متزعم «حراس الدين» المدعو أبو همام الأردني، لافتة إلى أنه توارى عن الأنظار مع بدء الحملة مطلع فبراير/شباط الحالي.

وكانت «هيئة تحرير الشام» قد اعتقلت يوم الخميس الماضي الرجل الثاني في «حراس الدين»، شقران الأردني، إثر مداهمة منزله الكائن في حي الضبيط وسط مدينة إدلب. وعلى مدى الأيام القليلة الماضية نشط الجهاز الأمني للهيئة، واعتقل قياديين بارزين في «حراس الدين»، من بينهم الشرعي العام أبو عبد الرحمن الأردني، وأبو أحمد الأنصاري، وأبو سليمان الملا، بعد مداهمة منازلهم وسط بلدة كللي شمالي إدلب، إضافة إلى قياديين آخرين منتشرين في عدة بلدات داخل محافظة إدلب. مع العلم أنها ليست المرة الأولى التي تشن فيها «هيئة تحرير الشام» حملة اعتقالات بحق قياديين في «حراس الدين»، وسبق أن اعتقلت أكثر من 20 عنصراً منهم في أكتوبر/تشرين الأول الماضي.

دور «الهيئة» هامشي بالدفاع عن المنطقة الخارجة عن سيطرة النظام

تباين الآراء

في غضون ذلك، تتباين الآراء حول الأسباب الحقيقية للحملة الحالية ضد «حراس الدين». في السياق، اعتبر مصدر مقرب من «الهيئة» في حديث لـ«العربي الجديد»، أن الأخيرة «تحاول احتواء أو إقصاء أي فصيل يمكن أن ينازعها السيطرة على محافظة إدلب وبعض محيطها، بعد فرض حكومة الإنقاذ التابعة للهيئة على الشارع السوري في شمال غربي البلاد». ورأى أن تنظيم «حراس الدين» الجناح الأكثر تشدداً في مجموعات تتبنى فكر السلفية الجهادية، لا يزال يدور في فلك تنظيم «القاعدة»، مضيفاً: «تسعى هيئة تحرير الشام للخروج من تحت عباءة القاعدة من الجوانب كافة، ونفي أي شبهة في ذلك من قبيل دعم أو إيواء أو حماية عناصر هذا التنظيم». مع العلم أن الولايات المتحدة عرضت مكافآت وُصفت بـ«الخيالية» لمن يدلي بمعلومات تساعد بالقبض على ثلاثة من متزعمي تنظيم «حراس الدين»، وهم: سامي العريدي، وأبو عبد الكريم المصري، وفاروق السوري.

من جهته، أشار الباحث في مركز «جسور» للدراسات عباس شريفة، في حديث مع «العربي الجديد»، إلى أن «دور هيئة تحرير الشام تحوّل إلى دور هامشي في الدفاع عن المنطقة المحررة، بعد دخول الجيش التركي وحمايته للمنطقة من السقوط ووقوفه في وجه الحملة الروسية». وقال: «أصبحت المقاربة الجديدة في العلاقة بين هيئة تحرير الشام وتركيا هي إمساك الهيئة بالملف الأمني وحماية الأرتال والدوريات والقواعد التركية، في مقابل بقاء إدارة المنطقة بيد الهيئة». وأشار شريفة، المختص بشؤون الجماعات الإسلامية، إلى مجموعة من الأحداث «أوقعت هيئة تحرير الشام بالحرج أمام الجانب التركي، منها الاستهداف المتكرر لدوريات وارتال الجيش التركي في محافظة إدلب، وعبور عناصر متشددة من تنظيم داعش وهيئة تحرير الشام الحدود التركية السورية منذ أسبوع، ووصف وزارة الدفاع التركية عناصر الهيئة بالإرهابيين». وأضاف: «ظهرت الهيئة بمظهر الفشل الأمني، وهو ما دفعها للرد على وزارة الدفاع التركية ونفي علاقتها بالعناصر الذين تم إلقاء القبض عليهم. وكل ذلك أضعف من مصداقية هيئة تحرير الشام أمام تركيا، لذلك تسعى الهيئة من خلال الحملة على حراس الدين إلى استعادة هذه الثقة المتزعزعة حالياً». وأشار شريفة إلى أن الهيئة «تريد جذب اهتمام الفاعلين الدوليين للاعتماد عليها كقوة معتدلة لتفكيك التنظيمات المتشددة»، مضيفاً: «لم تحصل الهيئة حتى الآن على رفع تصنيفها كتنظيم إرهابي على الرغم من الضربات التي تقوم بها ضد القوى المتطرفة».

«الحراس» وفصائل معادية

في المقابل، يُعد تنظيم «حراس الدين» المنتشر في بعض بلدات وقرى ريف إدلب الغربي، أبرز التنظيمات التي تعتبر هدفاً دائماً لطيران التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة، والذي استهدف خلال العامين الأخيرين العديد من قادة هذا التنظيم في الشمال الغربي من سورية، بشكل فردي أو من خلال قصف معسكرات تدريب. وكان تنظيم «حراس الدين» قد خرج إلى العلن أواخر فبراير 2018، بعد إعلان «جبهة النصرة» فك ارتباطها عن تنظيم «القاعدة». وعمدت عدة شخصيات انشقت عن الهيئة إلى تشكيل هذا التنظيم الأكثر تطرفاً، من بقايا تنظيم متشدد آخر هو «جند الأقصى» الذي فككته الهيئة، وانضمت إلى «حراس الدين» لاحقاً مجموعات متشددة منها: «جيش البادية، وجيش الساحل، وسرية كابل، وسرايا الساحل، وجيش الملاحم، وجند الشريعة، وكتيبة أبو بكر الصديق، وكتيبة أبو عبيدة بن الجراح، وسرايا الغرباء، وكتيبة البتار، وسرايا الساحل، وسرية عبد الرحمن بن عوف، وكتائب جند الشام، وكتائب فرسان الإيمان، وقوات النخبة».

تسعى «الهيئة» للكريس سيطرتها في شمال غربي سورية (فرانس برس)

الحدث

وجّه تقرير الاستخبارات الأميركية حول اغتيال جمال خاشقجي، اتهاماً لولي العهد السعودي محمد بن سلمان بـ«إجازة» عملية القتل هذه، من دون فرض عقوبات عليه، بعدما درست إدارة جو بايدن الكلفة الباهظة لهكذا قرار على مستقبل التعاون مع السعودية

من إحياء الذكرى الثانية للاغتيال في إسطنبول (نيس يلدريم/الأناضول)

اغتيال خاشقجي

أميركا تريد تغييراً مع السعودية لا قطيعة

واشنطن ـ العربي الجديد

بعد أكثر من عامين على مقتل الصحافي السعودي جمال خاشقجي في أكتوبر/تشرين الأول 2018، في قنصلية بلاده في إسطنبول، وبعد مماطلة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب لأكثر من عام في الكشف عن تقرير الاستخبارات الوطنية الأميركية حول الجريمة، كشفت إدارة الرئيس الأميركي الجديد جو بايدن مساء الجمعة عن التقرير، الذي اتهم ولي العهد السعودي محمد بن سلمان بأنه من «أجاز تنفيذ عملية في إسطنبول لإلقاء القبض على خاشقجي أو قتله». على الرغم من هذا الاتهام، فإن واشنطن تحاشت فرض أي عقوبات على ولي العهد، واكتفت بإجراءات بحق شخصيات أخرى، معلنة صراحة أنها تريد تغييراً وليس «قطيعة» في العلاقات مع السعودية بعد نشر التقرير، فيما كشفت وسائل إعلام أميركية أن بايدن قرر أن التكلفة الدبلوماسية لمعاقبة بن سلمان، باهظة للغاية. ومع نشر التقرير، أعلنت واشنطن فرض قيود على منح تأشيرات لـ76 سعودياً متهمين بـ«تهديد معارضين في الخارج». وقال وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن في بيان إن هذه العقوبات تندرج في إطار قاعدة جديدة أطلقت عليها الخارجية الأميركية اسم «حظر خاشقجي» وترمي إلى منع دخول أي شخص يُتّهم بالتعرض باسم سلطات بلاده لمعارضين أو صحافيين في الخارج. وقال بلينكن «قلنا بوضوح إنه يجب وضع حد للتهديدات والهجمات خارج حدود السعودية على ناشطين ومعارضين وصحافيين». وأكّد أنّ بلاده تريد تغييراً وليس «قطيعة» في العلاقات مع السعودية.

من جهته، قال بايدن في مقابلة تلفزيونية إنه أبلغ الملك السعودي سلمان بن عبد العزيز بأنه ينبغي للمملكة معالجة انتهاكات حقوق الإنسان باعتبارها شرطاً أساسياً لتعاملها مع الولايات المتحدة. وأضاف «قلت له صراحة إن القواعد تتغير وإننا سنعلن تغييرات كبيرة اليوم (الجمعة) ويوم الاثنين... وسنحاسب المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان».

وفيما تفادت الإدارة الأميركية معاقبة بن سلمان مباشرة، أكد دبلوماسي غربي لـ«فرانس برس» أن «واشنطن تدرك أن بن سلمان يمكن أن يستمر في حكم المملكة لنصف القرن المقبل، ولهذا لا يمكنها تحمّل إبعاده تماماً، ولكنها توضح أيضاً أنها لن تقوم بمنحه تفويضاً مطلقاً». كذلك نقلت صحيفة «نيويورك تايمز» عن مسؤولين كبار في الإدارة الأميركية، لم تسمهم، أن بايدن قرر أن التكلفة الدبلوماسية لمعاقبة بن سلمان، باهظة للغاية. وقال المسؤولون إن هناك إجماعاً داخل البيت الأبيض على أن تكلفة هذه المعاقبة، على التعاون السعودي في مكافحة الإرهاب وفي مواجهة إيران، ستكون باهظة للغاية. وقال مساعدو بايدن إنه من الناحية العملية، لن تتم دعوة بن سلمان إلى الولايات المتحدة في أي وقت قريب.

في المقابل، رفضت الخارجية السعودية «رفضاً قاطعاً» ما ورد في التقرير الأميركي «من استنتاجات مسيئة وغير صحيحة عن قيادة المملكة ولا يمكن قبولها بأي حال من الأحوال، كما أن التقرير تضمّن جملة من المعلومات والاستنتاجات الأخرى غير الصحيحة». وأضافت في بيان أن «المملكة اتخذت قيادتها الخطوات اللازمة لضمان عدم تكرار مثل هذه الحادثة المؤسفة مستقبلاً». وأكّدت أن «الشراكة بين السعودية والولايات المتحدة، هي شراكة قوية ومتينة، ارتكزت على أسس راسخة قوامها الاحترام المتبادل»، معربة عن أملها أن «تستمر هذه الأسس الراسخة التي شكلت إطاراً قوياً لشراكة البلدين الاستراتيجية»، كما أعربت الإمارات والكويت والبحرين، عن تأييدها للموقف السعودي.

وكان تقرير الاستخبارات الوطنية الأميركية، الذي نشر ليل الجمعة حول اغتيال خاشقجي، قد ذكر أن بن سلمان أجاز تنفيذ عملية في إسطنبول لإلقاء القبض على خاشقجي أو قتله، مشيراً إلى إمساك ولي العهد بعملية اتخاذ القرار في المملكة، والانخراط المباشر لمستشار رئيسي لبن سلمان ولعناصر من الفريق الأمني (لولي العهد) في العملية، وإلى دعم ولي العهد استخدام أساليب عنفية لإسكات المنشقين خارج المملكة، ومن ضمنهم خاشقجي. ولفت التقرير إلى أنه منذ عام 2017، أصبحت لبن سلمان سلطة مطلقة على الأجهزة الأمنية والاستخبارية السعودية، وهو ما يجعل من المستبعد جداً أن ينفذ مسؤولون سعوديون عملية من هذا النوع من دون نيل موافقة ولي العهد. ورجح التقرير أنه في الوقت الذي نُفذت فيه عملية قتل خاشقجي، كان ولي العهد وفّر مناخاً جعل مساعديه يخشون من أن يتسبب فشلهم في تنفيذ مهام موكلة إليهم، بطردهم من وظائفهم أو باعتقالهم. هذا الوضع يشير إلى استبعاد أن يناقش مساعدو بن سلمان أوامره أو أن يقوموا بخطوات حسّاسة من دون موافقته. ولفت التقرير إلى أن الفريق الأمني السعودي المؤلف من 15 شخصاً، والذي وصل إلى إسطنبول في 2 أكتوبر/تشرين الأول 2018 لتنفيذ العملية، شمل مسؤولين رسميين عملوا مع «المركز السعودي للدراسات وللشؤون الإعلامية» التابع للقصر الملكي. وفي الفترة التي نُفذت فيها عملية القتل، كان المركز المذكور يديره سعود القحطاني، وهو مستشار مقرب من بن سلمان، وسبق أن قال علناً، منتصف العام 2018، إنه لا يتخذ قرارات من دون نيل موافقة ولي العهد. وتألف الفريق أيضاً من سبعة عناصر من نخبة جهاز الحماية الشخصية لبن سلمان، المعروف بـ«فريق التدخل السريع». هذا الفريق (التدخل السريع) تابع للحرس الملكي السعودي ومهمته تأمين الحماية لولي العهد، ولا يأتمر إلا من ولي العهد شخصياً، وسبق له أن شارك سابقاً مباشرة في عمليات قمع لمنشقين داخل المملكة وخارجها بتعليمات من ولي العهد. وأفاد التقرير بأن عناصر «فريق التدخل السريع» ما كانوا ليشاركوا في أي عملية ضد خاشقجي من دون موافقة بن سلمان. وأضاف التقرير أن ولي العهد كان يعتبر خاشقجي بمثابة تهديد للمملكة، وأيد على نطاق واسع، استخدام أدوات عنفية في حال كانت ضرورية لإسكات خاشقجي. وسمى التقرير أفراداً «شاركوا، أو أمروا، أو كانوا متواطئين» باي طريقة أو مسؤولين عن مقتل خاشقجي نيابة عن بن سلمان»، وهم: سعود القحطاني، ماهر مطرب، نايف العريفي، محمد الزهراني، منصور أبا حسين، بدر العتيبة، عبد العزيز الحوصاوي، وليد عبد الله الشهري، خالد العتيبة، ثائر الحربي، فهد البلوي، مشعل البستاني، تركي الشهري، مصطفى المدني، سيف سعد، أحمد زايد عسيري، عبد الله محمد الحواريني، ياسر خالد السالم، إبراهيم السليم، صلاح الطبيقي، محمد العتيبة.

متابعة

انقلابيو ميانمار يجرون «تطهيراً» في أجهزة الدولة

أقال الانقلابيون في ميانمار مندوب البلاد إلى الأمم المتحدة، أمس، بعد دعوته مختلف الدول لاتخاذ إجراءات لإنهاء الانقلاب

بالتزامن مع اشتداد الضغوط على الجيش في ميانمار، من أجل إنهاء الانقلاب الذي نفّذه في 1 فبراير/شباط الحالي، بدأ العسكر حملة تطهير في أجهزة الدولة. وكانت البداية بالإعلان، أمس السبت، عن إقالة مندوب ميانمار إلى الأمم المتحدة، كيو مو تون، الذي حثّ المجتمع الدولي، مساء أول من أمس الجمعة، على «اتخاذ أقوى إجراء ممكن» لإنهاء الانقلاب. وقال تون في كلمته «يجب وقف قمع الأبرياء وإعادة سلطة الدولة إلى الشعب واستعادة الديمقراطية». ودعا الدول إلى «اتخاذ كافة الإجراءات الممكنة» لوقف أعمال العنف التي ترتكبها قوات الأمن ضد المتظاهرين السلميين. وقال وهو يشير بثلاثة أصابع تحولت رمزاً للاحتجاجات ضد الانقلاب: «سنواصل الكفاح من أجل حكومة تكون من الشعب وينتخبها الشعب وتعمل من أجله».

من جهتها، قالت سفيرة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة ليندا توماس ـ غرينفيلد في أول خطاب لها في المجلس: «سوف نظهر للجيش (في ميانمار) عواقب أفعالهم»، من دون تحديد الخطوات. ورأت مبعوثة الأمم المتحدة الخاصة بميانمار كريستين شرانر برغنر خلال الجلسة، أن استخدام القوة المميتة ضد المتظاهرين «غير مقبول». ميدانياً، تواصلت التظاهرات في ميانمار، أمس السبت، في ظلّ تكثيف الشرطة استخدام القوة لتفريق المتظاهرين، عبر اللجوء إلى استعمال الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي وخراطيم المياه لتفريق بعض الاحتجاجات. كما استُخدم الرصاص الحي في حالات معزولة. وفي رانغون، استخدمت الشرطة الرصاص المطاطي لتفريق محتجين تجمّعوا عند تقاطع ميانينغون. وهتف المحتجون بينما طاردتهم الشرطة: «ماذا تفعل الشرطة؟ إنها تحمي ديكتاتوراً مجنوناً». ولمواجهة العسكر، ارتدى كثيرون قبّعات صلبة ووضعوا أقنعة واقية من الغاز، بينما حملوا دروعاً صنعوها يدوياً لحماية أنفسهم. وبث صحافيون محليون مشاهد الفوضى عبر «فيسبوك»، بما في ذلك لحظة إطلاق الرصاص. وكان من بين الموقوفين ثلاثة صحافيين على الأقل، هم مصوّر يعمل لدى وكالة «أسوشييتد برس» وصحافي يعمل في قسم الفيديو لدى «ميانمار ناو» ومصوّر من «وكالة برس فوتو في ميانمار». وأعلنت صحيفة «مونيوا غازيت» المحلية على صفحتها على «فيسبوك»، أن مديرها التنفيذي كياو كياو وين تعرض للضرب على أيدي عناصر شرطة بلباس مدني، واعتقل فيما كان يقوم ببث مباشر. وجرى اعتقال مماثل في ولاية شين (شرق) مع توقيف المدير التنفيذي لصحيفة «هاخا تايمز» بو لاالوموي، فيما كان يقوم ببث مباشر. وقال رئيس تحرير الصحيفة، سالاي كيبي ثوانغ، لوكالة «فرانس برس»: «عندما اتصلنا بالشرطة طُلب منا مناقشة المسألة غداً (الأحد)». وأضاف أنه تم اعتقال خمسة متظاهرين آخرين.

وفي مدينة مونيوا (وسط) وبالكاد انطلقت تظاهرة، حتى تصدت الشرطة والجنود للمتظاهرين، حسبما قال مسعف ضمن فريق انقاذ محلي. وقال هتوي اونغ زين لوكالة «فرانس برس»، إن امرأة نُقلت إلى وحدة العناية المركزة بعدما أصيبت بجروح بالغة.

وذكر مصدر في الشرطة في تصريحات صحافية أنه تمّ توقيف أكثر من 140 شخصاً، مع العلم أنه تمّ توقيف أكثر من 770 شخصاً منذ 1 فبراير، وتمّ توجيه اتهامات لهم وإدانتهم، بحسب «رابطة مساعدة السجناء السياسيين». ولا يزال نحو 680 شخصاً منهم خلف القضبان. وقتل خمسة أشخاص على الأقل منذ الانقلاب، أربعة منهم توفوا متأثرين بجروح أصيبوا بها في تظاهرات رافضة للانقلاب، قامت خلالها قوات الأمن بإطلاق النار على متظاهرين. وقال الجيش إن شرطياً قتل خلال محاولة فض تظاهرة.

في سياق منفصل، وصل أمس أكثر من ألف شخص من ميانمار رحّلتهم ماليزيا الأسبوع الماضي، رغم إصدار قرار قضائي بتعليق عمليات الترحيل، والمهاجرون الذي يقول نشطاء إن من بينهم طالبي لجوء ضعفاء، لقوا استقبال الأبطال في مرفأ رانغون في مراسم حضرها مسؤولون وعائلات عسكريين، بحسب شبكة «أم آر تي» الحكومية. ومن بين العائدين أفراد من أقليات إثنية من ولايتي راخين وكاشين، بحسب جون كويلي من منظمة «فورتيفاي رايتس» الحقوقية، والذين لديهم مخاوف تتعلق بالحماية نابعة من سنوات من انتهاكات لحقوق الإنسان ارتكبها الجيش».

(فرانس برس، أسوشييتد برس)

قمعت الشرطة تظاهرات أمس باستخدام الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي (Getty)

تقرير

اعلن الجيش الباكستاني رفضه سيطرة حركة «طالبان» بالقوة على الحكم في أفغانستان، وهو ما تراه كابول موقفاً مشجعاً، لكنها تربطه بإمكانية الضغط على الحركة للقبول بوقف شامل للنار

باكستان والسلام الأفغاني

كلام تنتظر كابول ترجمته على أرض الواقع

كابول ـ صبغة الله صابر

بالتزامن مع عودة الاجتماعات بين مفاوضي الحكومة الأفغانية وحركة «طالبان» في العاصمة القطرية الدوحة، في محاولة للتوصل إلى سلام ومصالحة في أفغانستان، برز موقف لافت صدر عن باكستان، الدولة صاحبة النفوذ الكبير في الساحة الأفغانية، وتمثل بإعلان الجيش الباكستاني قبل أيام رفضه استيلاء «طالبان» بالقوة على السلطة. هذا الموقف الذي يتقاطع مع مواقف أخرى لدول الجوار الأفغاني، أبدى متابعون تفاؤلاً بأن يترجم على الأرض، فيما اعتبر آخرون أن إسلام أباد لن تتنازل عن أوراقها في أفغانستان سريعاً لتسريع الحل. وأكد المندوب الأفغاني الخاص للشؤون الباكستانية، محمد عمر داود زاي، عقب زيارة أجراها أخيراً إلى إسلام أباد، أن السياسة الباكستانية إزاء بلاده قد تغيّرت إيجاباً، مبدياً تفاؤله بأن هذا البلد يعمل بصدق دعماً للقضية الأفغانية. وقال داود زاي إن باكستان تواصل التأكيد أنها لعبت دوراً كبيراً في إنجاح المفاوضات بين الولايات المتحدة و«طالبان»، وفي عقد المفاوضات الأفغانية - الأفغانية، لافتاً إلى أن كابول تقدر تلك الجهود، لكنها تطلب المزيد. كذلك أكد المندوب الأفغاني أنه طلب من إسلام أباد القيام بدور في المفاوضات القائمة بين كابول و«طالبان»، لا سيما في ما يتعلق بدفع الحركة للموافقة على وقف شامل لإطلاق النار.

وكان المتحدث باسم الجيش الباكستاني، الجنرال بابر افتخار، قد أكد في تصريح له للصحافيين الأجانب قبل أيام أن بلاده لن ترضى باستيلاء «طالبان» بالقوة على سدّة الحكم في كابول. ولفت افتخار إلى أن هدف بلاده الوحيد «هو إحلال الأمن في الجارة أفغانستان»، لأن ذلك يصب في «مصلحة الجميع»، مشدداً على أن مستقبل هذا البلد «يتعلق بشعبه الذي يقرر ذلك، وليس أي قوة خارجية».

وتعليقاً على الموقف الباكستاني الأخير، رأى الأستاذ الجامعي لطف الله حفيظ أنه «يبدو أن باكستان غيّرت سياساتها إزاء أفغانستان، ما يعد تطوراً هائلاً، ويعطي إشارة إلى أن المصالحة الأفغانية ستصل إلى برّ الأمان، لأن دور باكستان ريادي وأساسي، ونحن نعرف أن لها نفوذاً كبيراً على طالبان، وبإمكانها لعب دور كبير لجهة إرضاء الحركة لوقف النار»، لكن حفيظ أشار في حديث لـ«العربي الجديد» إلى وجود «تصور خاطئ لدى الكثيرين، وهو أن باكستان تملك في يدها كل شيء، وأن طالبان تعمل وفق ما ترتضيه»، معتبراً أن هذا التصور هو «ظنّ خاطئ، لكن دون شك فإن لباكستان نفوذاً على الحركة، إلا أن الأخيرة تملك الحرية في قراراتها وأعمالها».

وشدّد حفيظ على أن العلاقات الجيّدة بين باكستان وأفغانستان، بل وتعاون الدول الجارة لأفغانستان بشكل عام، سواء أكانت إيران أم روسيا أم الصين، كلّها أمور تصب لمنفعة المصالحة الأفغانية، كما أن استتباب الأمن في أفغانستان يصب في مصلحة الجميع، فيما للحرب تأثيرات وتبعات على المنطقة بأسرها، وتحديداً باكستان، التي عانت ولا تزال من ظاهرة الإرهاب ووجود جماعات مسلحة بأشكال مختلفة.

مقابل ذلك، رأى الخبير الأمني الجنرال عتيق الله امرخيل، في حديث لـ«العربي الجديد»، أنه من السابق لأوانه الاعتماد على كلام باكستان، فهذا البلد لم يلعب دوره في السابق بصدق وإخلاص مع السلام الأفغاني، لذا فإن على الحكومة الأفغانية أن تتعامل بحذر مع مثل هذه تصريحات، لأن باكستان لن تضحي بمصالحها وعمقها الاستراتيجي، كما أن ما تريده لا يمكن لكابول أن تلبيه، وهو قطع علاقاتها مع الهند.

واعتبر امرخيل أن سياسة باكستان الحالية هي نفسها منذ أربعة عقود، لكنه شدّد على أنه إذا تغيرت فعلاً هذه السياسة، فسيكون لها أثر كبير على سياسة «طالبان»، لكنه اعتبر أنه «ما دامت طالبان ملتزمة بسياستها، فهذا يعني أن إسلام أباد لم تبدل استراتيجيتها». وذكّر بأن للدولة الجارة مشاكل كبيرة في المنطقة، تحديداً في ما يتعلق بالمنافسة مع الهند، ولذلك فإنّ «الملف الأفغاني ورقة قوية في يدها، ويصعب جداً عليها التخلي عن هذه البطاقة».

وتتبنّى دول أخرى في الجوار الأفغاني الموقف الباكستاني ذاته برفض استيلاء «طالبان» بالقوة على السلطة. فقد أكد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف خلال مؤتمر صحافي مشترك له مع نظيره الأفغاني محمد حنيف أتمر، عقد في موسكو أول من أمس الجمعة، أن بلاده تعمل مع الأطراف الأفغانية للوصول إلى حل دائم، لكنها لن تقبل عودة إمارة «طالبان» كما كانت في تسعينيات القرن الماضي. وأعرب لافروف عن تأييده لاتفاقية الدوحة، داعياً «الأطراف الدخيلة» على القضية الأفغانية إلى تطبيق ذلك التوافق. كذلك شدّد الوزير الروسي على ضرورة إخراج قيادات «طالبان» من القائمة السوداء لمجلس الأمن الدولي، والسعي الحثيث بهذا الخصوص. من جهته، رحّب وزير الخارجية الأفغاني محمد حنيف أتمر بالموقف الروسي حيال القضية الأفغانية، وتحديداً عملية السلام، ملقياً باللوم على «طالبان»، التي اتهمها بعدم الوفاء بالوعود التي قطعتها ضمن اتفاقية الدوحة.

وحيال الموقف الروسي، رأى الخبير الأمني الجنرال عتيق الله امرخيل أنّ موسكو مهتمة بأمنها، وهي تحتاج إلى الحفاظ على علاقاتها مع كلّ من «طالبان» والحكومة الأفغانية، لأنها تخشى من تهديد «داعش» على حدودها، لذا فإنها تحافظ على علاقتها مع الحركة، لكنها لا تريدها كجماعة تقود البلاد، وهو ما تريده إيران أيضاً برأيه، التي تحافظ على علاقتها بـ«طالبان» بسبب عدائها للولايات المتحدة، لكن ظهران لا تريد في الوقت ذاته أن تسيطر الحركة المتشددة على أفغانستان. وذكّر امرخيل بالتصريحات الأخيرة لوزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف، والتي أدلى بها لقناة «طلوع» الأفغانية، وأكد فيها أن بلاده لن تقبل بإمارة أفغانستان التي تسعى «طالبان» إلى إقامتها، كما لن ترضى بوصول الحركة إلى سدّة الحكم.

كابول تصرّح بتصريحات لباكستان الأخيرة، مطالبة بالمزيد

رفضت باكستان سيطرة «طالبان» بالقوة على الحكم

شرق غرب

أرمينيا: الرئيس يرفض إقالة قائد الجيش

أعلن الرئيس الأرميني أرمين سركيسيان، أمس السبت، أنه رفض توقيع أمر رئيس الوزراء نيكول باشينيان بإقالة رئيس هيئة الأركان العامة للجيش، أونيك غاسباريان. وذكرت الرئاسة في بيان أن «رئيس الجمهورية ردّ مشروع المرسوم مع الاعتراضات». وأضافت أن الأزمة «لا يمكن حلها من خلال التغييرات المتكررة في الموظفين».

(فرانس برس)

روسيا: إحياء ذكرى اغتيال معارض

تجمّع مئات الروس في وسط موسكو، أمس السبت، لإحياء ذكرى اغتيال بوريس نيمتسوف، أحد أبرز معارضي الرئيس فلاديمير بوتين حتى مقتله، قبل ستة أعوام. وقُتل نيمتسوف بأربع رصاصات أطلقت من مسافة قريبة على جسر مجاور للكرملين في 27 فبراير/ شباط 2015. وشارك حوالي 740 شخصاً في التجمع، بينهم سفراء أوروبيون، وفق منظمة «كونترو بلان» غير الحكومية المتخصصة في مراقبة التظاهرات.

(فرانس برس)

نيجيريا: الإفراج عن مخطوفي المدرسة

أعلنت السلطات النيجيرية، أمس السبت، إطلاق سراح طلاب ومعلمي مدرسة ثانوية حكومية في ولاية نيجر (غير دولة النيجر)، بمنطقة الحزام الأوسط في نيجيريا، بعد 12 يوماً من اختطافهم. وفي 17 فبراير/ شباط الحالي، اختطف 27 طالباً و3 من كوادر التدريس و12 فرداً من أسرهم، بعدما اقتحم مسلحون مدرسة بلدة كاغارا الحكومية الثانوية، التي تضم مئات الطلاب.

ولقي أحد الطلاب حتفه بعدما أطلق المسلحون النار عليه بينما كان يحاول الفرار.

(الأناضول)

الضغوط تتكثف على أبي أحمد

تيغراي: مجازر إثيوبية وإريترية

تتقاطع تقارير حقوقية عدة حول مشاركة القوات الإريترية نظيرتها الإثيوبية في مجازر مروعة، خلال الحرب في إقليم تيغراي، ما يزيد الضغوط على أبي أحمد

تتزايد الضغوط الدولية والأممية، ومن منظمات حقوقية عالمية مختلفة، على رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد، لإنهاء حربه في إقليم تيغراي شمالي البلاد، والمستمرة منذ بداية شهر نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، ضد «جبهة تحرير تيغراي»، القوة المهيمنة السابقة على الحكم في البلاد. وتتقاطع تقارير عدة، دولية وأممية، وحتى استقصائية صحافية، لتؤكد ارتكاب القوات الإثيوبية مجازر بحق مدنيي الإقليم، منذ بدء حملتها العسكرية، وتزامناً مع كل «تقدم عسكري» تؤكد أنها حققته على الأرض في المنطقة. ووفق آخر تقرير صدر أول من أمس الجمعة عن منظمة العفو الدولية، وهو ليس تقريرها الأول حول الموضوع، فإن مجزرة قد أوقعت مئات القتلى من المدنيين في يوم واحد، في منطقة أكسوم، ونفّذها الجيش الإريتري، المتهم من قبل السكان المحليين، بمساندة أديس أبابا في هجومها. ويأتي ذلك في ما يتعقد الصراع الذي لم يُفض إلى حسم عسكري للوضع لأي من الجهتين المتحاربتين، مع تأكيد تقارير عدة أن الحرب في الإقليم ستطول، وقد تتحول إلى حرب عصابات يدفع المدنيون ثمنها بشكل أساسي، قتلاً وتهجيراً، وفي سياق أزمة إنسانية متفاقمة. وتشي التقارير التي لم تتمخض بعد عن تحقيق رسمي، بأن المجازر التي تجري في الإقليم، تحصل وفق ما يبدو منهجية انتقامية، مع مشاركة إريتريا فيها، وهي العدوة اللدود لـ«جبهة تحرير تيغراي»، وكذلك إقليم أمهرة المجاور لتيغراي. لكن الجديد، أن الضغوط الدولية بدأت تتكثف على أبي أحمد، لا سيما مع وصول إدارة جديدة إلى البيت الأبيض، وسط إمكانية أن يقود ذلك إلى «محاصرته» بتحقيق أممي، ودفعه لتقديم تنازلات. في الأثناء، تؤكد أديس أبابا على موقفها الرسمي، وعلى «شرعية» عملها العسكري في الإقليم، فيما لفتت لجنة حقوقية إثيوبية مستقلة إلى أنها تقود تحقيقاً بدورها في الموضوع.

وقالت منظمة العفو الدولية، في تقرير لها صدر الجمعة، إن جنوداً إريتريين قتلوا «مئات المدنيين» في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، في إقليم تيغراي، في مجزرة قد تشكل جريمة ضد الإنسانية. وجمعت المنظمة في تقريرها، شهادات ناجين من المجزرة التي وقعت في بلدة أكسوم التاريخية، شمالي الإقليم. وأكد مدير المنظمة في شرق وجنوب أفريقيا، ديبروس موشينا، أن «الأدلة مقنعة وتشير إلى نتيجة مروعة. القوات الإثيوبية والإريترية ارتكبت جرائم حرب عدة في الهجوم الذي شنّته للسيطرة على أكسوم، بل لقد قتلت القوات الإريترية بشكل منهجي مئات المدنيين بدم بارد، وهو ما يبدو أنه يشكل جرائم ضد الإنسانية». ولفت موشينا إلى أن «هذا العمل الوحشي يعتبر من أسوأ ما تمّ توثيقه حتى الآن في النزاع»، داعياً إلى «إجراء تحقيق عاجل بقيادة الأمم المتحدة» حوله، ومحاكمة المتورطين. كما جدّد دعوة المنظمة «للحكومة الإثيوبية للسماح للمنظمات الإنسانية والحقوقية والإعلامية بدخول تيغراي من دون عوائق». ووفق التقرير، فإن «العفو الدولية» تحدثت إلى 41 ناجياً، أفادوا بأنه في 19 نوفمبر الماضي، سيطرت القوات العسكرية الإثيوبية والإريترية على أكسوم «في هجوم واسع النطاق، وأدى إطلاق النار العشوائي والقصف إلى قتل وتشريد المدنيين». وأضاف الشهود أنه «في الأيام التسعة التي تلت ذلك، انخرط الجيش الإريتري في عمليات نهب واسعة النطاق لممتلكات المدنيين وعمليات إعدام خارج نطاق القضاء»، مشيرين إلى أنه كان من السهل التعرف على الجنود الإريتريين من خلال مركباتهم ولغتهم والوشوم التقليدية على وجوههم، كما أنهم أعلنوا صراحة عن هويتهم. ووقعت أسوأ أعمال العنف وفق الشهود، عندما هاجمت مجموعة صغيرة موالية لـ«جبهة تحرير تيغراي»، قاعدة للجنود في 28 نوفمبر، فردّ هؤلاء بالانتقام من البلدة التي اقتحموها وخلّفوا وراءهم الكثير من الجثث. وقال سكان للمنظمة إن العديد من الضحايا في أكسوم كانوا عزّلاً وأصيبوا بالرصاص خلال فرارهم. وروى شاهد أنه رأى جنوداً أمام منزله يأمرون 6 رجال بالوقوف في صفّ قبل إطلاق النار عليهم من الخلف. وذكرت المنظمة أنها جمعت أسماء أكثر من 240 من الضحايا، لكنها لم تستطع التحقق بشكل مستقل من العدد الإجمالي للقتلى. ومع ذلك، فإن الشهادات والأدلة تجعل من المعقول «تقدير موت المئات».

الأزمة الإنسانية تطاول أيضاً الهاربين من تيغراي (إدواردو سوتيراس/فرانس برس)

وتزامن صدور التقرير مع الكشف عن تقرير سرّي للحكومة الأميركية، أفاد بتنفيذ مسؤولين إثيوبيين وعناصر مليشيات عملية تطهير عرقي ممنهجة في تيغراي. ووثّق التقرير الذي كتب في وقت سابق من فبراير/شباط الحالي، نهباً للمنازل وتهجيراً للقرى في الإقليم، وأصبح الآلاف من الأشخاص في عداد المفقودين. وأشار إلى أن مسؤولين ومقاتلين من إقليم أمهرة المجاور دخلوا تيغراي لدعم أبي أحمد. وكانت وزارة الخارجية الأميركية استبقت تقرير «العفو الدولية» الذي قالت المنظمة إنها أطلعت أديس أبابا عليه قبل إصداره، معربة الخميس الماضي، عن بالغ القلق مما وصفته بـ«تقارير ذات مصداقية» حول انتهاكات لحقوق الإنسان في تيغراي، وأكدت أنها «حثّت الحكومة الإثيوبية باستمرار لضمان حماية المدنيين»، مطالبة القوات الإريترية بضرورة الانسحاب من الإقليم «فوراً». من جهتها، أعربت المفوضة السامية لحقوق الإنسان، ميشيل باشليه، عن القلق «إزاء التقارير التي تشير إلى مشاركة القوات الإريترية في الصراع في تيغراي، ومزاعم تورطهم في قضايا انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان».

مجزرة مروعة في بلدة أكسوم راح ضحيتها المئات

وكان بيان للمستشارة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة، أليس ويريمو انديريتو، قد ذكر بداية فبراير/شباط الحالي، أن المنظمة الأممية تلقت تقارير عدة حول «عمليات قتل خارج القانون، وانتهاكات جنسية، وسرقة، وتصفيات جسدية جماعية»، في الإقليم، بالإضافة إلى إعاقة وصول المساعدات الإنسانية». بدورها، تحدثت «هيومن رايتس ووتش» في 11 فبراير، عن قصف خارج نطاق القانون نفذه الجيش الإثيوبي ضد المناطق المأهولة بالسكان في تيغراي. وكان تقرير مماثل لـ«العفو الدولية» صدر في 13 نوفمبر الماضي، قد لفت إلى مجزرة أخرى نفذها الجنود الإثيوبيون في بلدة ماي كاديرا جنوب غربي الإقليم، في ليلة 9 نوفمبر، مرجحة «طعن المئات أو تقطيعهم حتى الموت» في البلدة.

وتزامن تقرير «العفو الدولية» الجديد، مع تحقيق لـ«سي أن أن»، تضمن سرداً لعمليات قتل مروعة وفق شهود، لمجزرة «طاولت كهنة ومسنين ونساء وعائلات بأكملها، بالإضافة إلى 20 تلميذاً»، يتحدرون من بلدة إيداغا هاموس في تيغراي. ونفذ المجزرة جنود إريتريون بحسب الشبكة، في 30 نوفمبر الماضي، في كنيسة ماريام دينغالات في قرية دينغالات القريبة من إيداغا. وروت «سي أن أن» كيف لاحق الجنود الهاربين من الكنيسة إلى منازلهم لقتلهم، مجبرين الأمهات على ربط أيدي أطفالهم قبل تصفيتهم. وقالت الشبكة إن هذه الجريمة استمرت 3 أيام.

وتعليقاً على تقرير «العفو الدولية» الجديد، لفتت اللجنة الإثيوبية لحقوق الإنسان (هيئة عامة مستقلة)، إلى أنه «يجب أن يؤخذ على محمل الجد»، موضحة أنها «تحقق في هذه المجزرة التي لم تكتمل، لكن قتل خلالها عدد غير معروف من المدنيين على يد جنود إريتريين في أكسوم». لكن وزير الإعلام الإريتري يماني غبريميسكل هاجم المنظمة، واصفاً تقريرها بـ«الكاذب». وأكد غبريميسكل أن بلاده «غاضبة وترفض بشكل قاطع الاتهامات السخيفة الموجهة إليها»، مضيفاً أن المنظمة لم تحاول الحصول على معلومات من أسمرة. وإقليم تيغراي معزول بعد قطع الإنترنت عنه، ويصعب دخوله منذ بداية النزاع، ما يجعل صعباً تأكيد حصول أعمال عنف أو نفيها. لكن سكاناً محليين وعمال إغاثة ومسؤولين في المنطقة، كانوا وثّقوا لـ«فرانس برس»، وجود القوات الإريترية في إثيوبيا، رغم نفي أديس أبابا وأسمرة. وخاضت إريتريا حرباً حدودية دامية مع إثيوبيا بين 1998 و2000 عندما كانت «جبهة تحرير تيغراي» تهيمن على التحالف الحاكم في البلاد. ويعود حصول أبي أحمد على جائزة نوبل للسلام في 2019، في جزء كبير منه إلى بدئه تقارباً مع إريتريا التي لا يزال رئيسها أسياس أفورقي العدو اللدود للجبهة.

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز)